الأنباء
الاربعاء 10 يناير 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

المجدلي: القرار المقترح يوائم بين العرض والطلب ويمنح مختلف الجهات مهلة لتوفيق أوضاعها قبل التنفيذ .. و75٪ الحد الأقصى للتوظيف

تعديل نسب العمالة الوطنية في «الخاص» يستهدف توظيف 17 ألف كويتي

أشاد أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي بدور البرنامج في تحقيق أهدافه الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني من قبل أصحاب الأعمال وتوجه الدولة نحو إحلال العمالة الوطنية مكان الوافدة، وجعل القطاع الخاص هو الموظف الأكبر للعمالة الكويتية.

وأضاف المجدلي، عقب اجتماعه أمس مع لجنة الصناعة والعمل بغرفة التجارة والصناعة وبحضور ممثلين عن القطاعات والأنشطة النوعية وجميع الاتحادات لمناقشة مشروع قرار النسب الجديد على أصحاب الأعمال والذي سيساعد في توظيف 17 ألف كويتي بالقطاع الخاص، ان تحديد نسبة لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص جاء بناء على المادة التاسعة من القانون رقم 19 لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، والتي فوضت مجلس الوزراء بتحديد نسبة القوى العاملة الوطنية التي تلتزم بها الجهات غير الحكومية في الوظائف والمهن المختلفة وفق الأنشطة الاقتصادية، وإلزام كل جهة لا تتقيد بهذه النسبة لدفع رسم إضافي سنوي على كل تصريح عمل لكل عامل غير كويتي تطلبه الجهة زيادة على العدد المقرر للعمالة غير الوطنية، وقد صاحب هذا التفويض تخويل مجلس الوزراء بإعادة النظر مرة كل سنتين على الأقل في النسبة والرسم.

وأشار إلى القرارات الأربعة المتعاقبة بتحديد نسب العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية منذ العام 2002 وحتى الآن كان آخرها قراره

فوزي المجدلي

رقم 1028 لسنة 2014 والذي بدء سريانه في 2015/2/25 ويهدف لتوفير حوالي 10 آلاف فرصة عمل، وحيث إن الفترة تجاوزت العامين على تطبيق القرار الأخير وسعيا لتحقيق نتائج أفضل لطموحات البرنامج وتلبية الطلبات المتزايدة لمخرجات التعليم الوطنية، قام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالعديد من الدراسات التقييمية للوقوف على النتائج المحققة للقرار السابق من جهة ودراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى فيما يتعلق بجوانب العرض والطلب على العمالة وبالأخص الوطنية منها والبطالة الفعلية لقوة العمل الوطنية من جهة أخرى، وقام البرنامج بإعداد عدد من التعديلات على جداول النسب الواردة في القرار السابق.

وذكر أن البرنامج قام بتقييم نتائج تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 1028 لسنة 2014، حيث ساهم في توفير حوالي 10 آلاف فرصة عمل وطنية جديدة، وذلك في ضوء النسب الفعلية الحالية، والإمكانيات المتاحة لزيادة النسب الواردة في القرار المشار إليه، وفي ضوء الدراسات التي قام بها البرنامج وما أسفرت عنه من نتائج تدل على أن عددا كبيرا من الجهات غير الحكومية لم تحقق نسبة العمالة الوطنية، كان حتميا تعديل القرار المشار إليه.

وذكر أن النسب الجديدة تتناسب إلى حد كبير مع مخرجات التعليم وتقوم أساسا على جانب العرض من العمالة الوطنية من حيث العدد والتخصص العلمي والمؤهل الدراسي وتوزيعها على المهن والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وأنه تم الأخذ في الاعتبار نسب تطبيق القرار السابق ومعدل نمو العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الإحلال على بعض المهن الجاذبة في القطاع غير الحكومي، كما أن البرنامج قام بعرض مشروع قرار نسب العمالة الوطنية ومبررات الزيادة في النسب المحددة به على مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة برئاسة وزيرة الشؤون هند الصبيح حيث تم تداوله ومناقشته في عدد من اجتماعات المجلس ليخرج بصورته النهائية المعروضة، مثنيا على جهود المختصين ببرنامج إعادة الهيكلة المبذولة في ذلك الشأن.

وبين ان مشروع القرار الجديد قد راعى إلى حد كبير التركيز على الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للعمالة الوطنية برفع النسب المقرر لها، وأكد على ضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية بهذا القرار لإعمال أثره والهدف المرجو منه في خطوة جادة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، مشيرا إلى تعاون جميع الشركات المخاطبة بالقرار، وأن هذا الامر واجب لخدمة الوطن والمواطنين، لاسيما الشباب من أبنائنا الباحثين عن فرص عمل ملائمة.

وعن تطبيق هذا القرار، اوضح أنه اعتمد آلية أخرى تختلف عن الآلية المعمول بها في القرارات السابقة وهي جدول واحد يشمل جميع الانشطة والنسب المحددة لكل منها بدلا من جدولين مقسمين إلى «انشطة ومهن» وذلك لسهولة تنفيذه وفهمه من الجهات المخاطبة به، كما، مضيفا ان القرار لن يطبق اعتبارا من تاريخ صدوره بل سيتم منح الجهات مهلة يقدرها مجلس الوزراء قبل بدء العمل به، مشيرا إلى أن القرار سيتم تنفيذه من خلال النظم الآلية للهيئة العامة للقوى العاملة وعبر نظام الميكنة المعمول بها لديها تبسيطا للإجراءات وحرصا على وقت وجهد الجهات المخاطبة بهذا القرار.

وأفاد المجدلي بأن البرنامج وإعمالا لقرار مجلس الوزراء رقم 801 لسنة 2003 بشأن الاجراءات الواجب اتباعها عند إعداد مشاريع القرارات ذات الصفة التشريعية يقوم بالتنسيق مع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة والعلاقة بأثر هذا القرار لاستطلاع رأيهم بشأن النسب التي انتهت إليها الدراسة المعدة من قبل البرنامج والتي تضمنها مشروع القرار المقترح، والتي كان بدايتها مع غرفة التجارة والصناعة من خلال الاجتماع الموسع المنعقد بالأمس بمقر الغرفة، مشيرا إلى عقد اجتماعات متتالية مع الجهات المعنية لما لذلك من أثر مهم في أن يخرج هذا القرار متوافقا وحاجة سوق العمل الكويتي ومتوازنا مع حالة العرض والطلب على العمالة الوطنية.

جدول يوضح نسب العمالة الوطنية المقترحة في القطاع الخاص

#	الأنشطة الاقتصادية	المتوسط المرجح	النسب الحالية	النسب المقترحة	إجمالي الوظائف
1	الزراعة والصيد والرعي	٪1	٪3	٪3	530
2	التعدين واستغلال المحاجر	٪7	الجدول الثاني	٪10	900
3	الصناعات التحويلية	٪4	٪3	٪4	930
4	بتروكيماويات	٪6	٪30	٪30	2,490
5	الكهرباء والغاز والإنارة	٪3	الجدول الثاني	٪5	220
6	البناء والتشييد	٪4	الجدول الثاني	٪4	1,440
7	التجارة	٪5	الجدول الثاني	٪5	1,190
8	الجمعيات التعاونية	٪11	الجدول الثاني	٪15	530
9	النقل البري	٪2	الجدول الثاني	٪3	790
10	النقل البحري	٪32	الجدول الثاني	٪7	20
11	النقل الجوي	٪8	الجدول الثاني	٪15	50
12	البريد والتخزين	٪5	الجدول الثاني	٪6	170
13	الفنادق	٪5	الجدول الثاني	٪8	300
14	الصناعات الغذائية	٪4	الجدول الثاني	٪4	480
15	المعلومات والإعلام والمواقع الإخبارية	٪6	الجدول الثاني	٪10	220
16	الاتصالات	٪62	٪60	٪65	90
17	مزودي خدمات الانترنت	٪7	الجدول الثاني	٪20	90
18	التمويل والاستثمار	٪25	٪40	٪40	590
19	البنوك	٪69	٪64	٪70	500
20	التأمين	٪17	٪18	٪22	90
21	الصرافة	٪12	٪13	٪15	10
22	العقار	٪7	٪20	٪20	750
23	الأنشطة الفنية والتقنية	٪6	الجدول الثاني	٪15	1270
24	الخدمات الإدارية والدعم الفني	٪6	الجدول الثاني	٪10	820
25	خدمات المباني والمناظر الطبيعية	٪3	الجدول الثاني	٪3	330
26	تعليم خاص (عربي)	٪7	٪10	٪12	490
27	تعليم خاص (أجنبي)	٪6	٪5	٪10	400
28	الجامعات والمعاهد الخاصة	٪11	الجدول الثاني	٪30	280
29	المستشفيات والمراكز الطبية	٪3	الجدول الثاني	٪8	790
30	الخدمات المجتمعية	٪6	الجدول الثاني	٪10	70
31	الخدمات الشخصية والمجتمعية	٪4	الجدول الثاني	٪3	140

أهم مرتكزات القرار المقترح

● تعديل قرار النسب بالشكل الذي يوازن بين العرض والطلب على العمالة الوطنية أي المواءمة بين مخرجات التعليم من جهة والمهن المعمول بها في القطاع غير الحكومي من جهة أخرى.

● تقدير جانب العرض من العمالة الوطنية من خلال مخرجات التعليم خلال السنوات الخمس القادمة استنادا الى البيانات المتوافرة لدى البرنامج وذلك لكل من خريجي جامعة الكويت والجامعات الخاصة والبعثات، «التطبيقي» والدورات الخاصة مضافا إليهم المتعطلين المسجلين بالبرنامج ونسبة 10٪ من منتظري الوظائف الحكومية.

● تقدير جانب الطلب على العمالة في القطاع غير الحكومي خلال السنوات الخمس القادمة استنادا الى البيانات المتوافرة عن العاملين بهذا القطاع مباشرة أو من خلال العقود الحكومية المسجلين بالهيئة العامة للقوى العاملة.

● خصم الأعداد المتوقع توظيفها في القطاع الحكومي وفقا لتوجهات الخطة الخمسية القادمة للدولة.

● تحليل الوضع الراهن لإجمالي العمالة في القطاع الغير الحكومي وتوزيعاتها على الأنشطة الاقتصادية والمهن واستنباط النسب الجديدة للعمالة الوطنية المزمع توظيفها في القطاع غير الحكومي.

● تحليل مخرجات التعليم من حيث التخصصات العلمية والمؤهل ابتداء من متوسط وأقل إلى جامعي فأعلى.

● إسقاط مخرجات التعليم حسب التخصص والمؤهل على مجموعة المهن التفصيلية وفقا للتصنيف الدولي للمهن.

● مراعاة واقعية التطبيق وتكنولوجيا الإنتاج في القطاع غير الحكومي حيث لم تتعد نسبة العمالة الوطنية المفروضة في القرار الجديد على أي مهنة في أي نشاط ما نسبته 75٪ من إجمالي العمالة في أي منشأة.

توجّه لتقليص أعداد المختارين في المحافظات

فرج ناصر

أكدت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» ان الجهات المختصة أبلغت عددا من المختارين بعدم التجديد لهم بسبب تجاوزهم السن القانونية وكذلك نظرا للظروف الصحية لعدد منهم، موضحة انهم سيباشرون تيسير أعمالهم حتى تنفيذ القرار قريبا.

وأضافت المصادر ان مجلس الوزراء ووزارة الداخلية يدرسان تقليص نسبة المختارين في محافظات الكويت بشكل كبير وذلك بسبب الأعداد الكبيرة التي تشغل مناطق الكويت خاصة ان هناك ما يقارب الـ49 مختارية موزعة على جميع المحافظات، موضحة ان هناك ما يقارب 24 مختارا سيتم انتهاء مدة أعمالهم وبذلك سيتم حرمانهم من المميزات المالية التي تصرف لهم، مشيرا الى ان الوزارة ستقوم بتعيين مختارين جدد بالتنسيق ما بين وزارة الداخلية ومجلس الوزراء وديوان الخدمة المدنية.

الأنصاري لـ «الأنباء»: حملات تفتيشية جديدة ستطول مختلف المناطق خلال الفترة المقبلة

45 عاملاً على «سكة الإبعاد» في حملة لـ «المشتركة» بالأحمدي

محمد الأنصاري ومحمد الظفيري يتوسطان أعضاء اللجنة المشتركة خلال الحملة

التدقيق على الأوراق الثبوتية للعمالة (أحمد علي)

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

كريم طارق

كعادتها دائما وفي ضربة موجعة للعمالة الهامشية، وفي اطار معالجتها للظواهر السلبية في سوق العمل والمساعدة في إصلاح مواطن الخلل في التركيبة السكانية، وفي ساعات مبكرة من صباح أمس، شنت اللجنة المشتركة التابعة لمجلس الوزراء حملة جديدة على العمال المتجولين في ضواحي محافظة الأحمدي وفي مقدمتها الصباحية والفحيحيل. الحملة المباغتة للجنة لم تكن وليدة اللحظة إنما جاءت اعتمادا على متابعتها الحثيثة للأوضاع العمالية عن كثب وتلقيها للعديد من البلاغات والشكاوى الواردة من قبل سكان المناطق في المحافظة بوجود العديد من العمالة السائبة والمتجولة والتي تعمل في مجالي البناء والمقاولات والأدوات الصحية، وايضا قيامها بعدد من الجولات التفتيشية الاولية، وعند اكتمال خيوط الخطة، بادر فريق العمل بالتنفيذ والبحث عن مواطن وأوقات تجمع تلك العمالة المخالفة لقانون العمل.

«الأنباء» رافقت أعضاء اللجنة خلال حملتهم التي دامت لأكثر من 6 ساعات وأسفرت عن ضبط 45 عاملا متجولا ومخالفا تمهيدا لإبعادهم، إذ اعتمد الفريق على خطة محكمة بدأها منذ الساعة 7 صباحا، عبر القيام بجولة تفقدية لرصد العمالة والتعرف عليها، وتميزها عن غيرها من المارة في الطرق والميادين، ومن ثم المرور بمركبات وطلب عدد من العمالة بداعي وجود أعمال بناء منزلية لديهم، ليتم إيقاعهم وتوصيلهم إلى نقطة تجمع اللجنة التي يتم بها تحرير المخالفات والاستعلام عن تلك العمالة.

وعلى هامش الحملة، كشف مدير إدارة التفتيش بالهيئة العامة للقوى العاملة محمد الأنصاري لـ «الأنباء» عن ان المضبوطين من بينهم حملة إقامة المادة 18 وآخرون من حملة إقامة المادة 20 (عمالة منزلية)، لافتا إلى أنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة تجاه أصحاب العمل والعمالة المخالفة وفق قانون رقم 6 لسنة 2016، الصادر بشأن العمل في القطاع الأهلي، والقرارات الوزارية والإدارية المنفذة له، والمتمثلة في إيقاف ملف صاحب العمل لإلزامهم بإلغاء أذونات العمل الخاصة بالعاملة المخالفة وإبعادها خارج البلاد مع اتخاذ الإجراءات التفتيشية المتبعة.

وأضاف الانصاري أن اللجنة تقوم بدورها بكل شفافية، كما انها تطبق القانون على الجميع دون استثناء، مشددا على ان كل جهة تعمل ضمن اللجنة الرباعية تقوم بدورها في إطار الاختصاصات الممنوحة لها على الوجه الأكمل، معلنا عن حملات تفتيشية جديدة ستطول جميع المناطق خلال الفترة المقبلة، لاسيما في أيام العطل لمباغتة الشركات المخالفة.

الخطة قامت على طلب العمالة للقيام بأعمال بناء ومن ثم إيصالهم لنقطة تجمع الحملة

لقطات من الجولة

● حاول العديد من العمال الهروب ولكن احكام سيطرة الفريق حالت دون ذلك.

● شكر أحد سكان المنطقة أعضاء اللجنة، مؤكدا ان العمالة تسبب زحاما وضوضاء للسكان منذ الصباح الباكر.

● محاولات إنكار متكررة قامت بها العمالة المضبوطة.

● استخدم أعضاء الفريق حيلة إيهام العمالة بأن لديهم اعمال بناء وتشييد.

جمعية الفيحاء التعاونية

إعلان

فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وطلبات مراقبي الحسابات

يسر جمعية الفيحاء التعاونية أن تعلن عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام 2019/2018 بناءً على القرار الوزاري (166/ت لسنة 2013)

أولاً: فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لعام (2019/2018)

وذلك لمدة عشرة أيام عمل تبدأ من يوم الأربعاء الموافق 2018/1/10 ولغاية نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/23 وذلك لانتخاب عدد (5) أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً من الأعضاء المنتهية عضويتهم بانتهاء فترة العضوية.

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- أن يكون المرشح قد مضى على عضويته في الجمعية سنة ميلادية كاملة على الأقل في تاريخ انتهاء السنة المالية 2017/12/31.
2- أن يكون المرشح بالغاً من العمر (30) عاماً (ثلاثون سنة ميلادية كاملة أو أكثر) في تاريخ انتهاء السنة المالية 2017/12/31.
3- أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي لايقل عن شهادة دبلوم سنتين بعد الثانوية العامة وتكون معتمدة من قبل الجهات المختصة في دولة الكويت.

فعلى السادة المساهمين الذين تنطبق عليهم الشروط المذكورة والراغبين في الترشيح مراجعة إدارة الجمعية خلال أوقات العمل الرسمي من الساعة 8 صباحاً وحتى 12:30 ظهراً ومن الساعة 3:30 عصراً حتى 7 مساءً ما عدا يوم الخميس حتى 2:30 عصراً لتعبئة النموذج الخاص بالترشيح مصطحبين معهم المستندات التالية:

1- البطاقة المدنية الأصلية وصورة عنها.
2- عدد (3) صور شخصية.
3- إذن من جهة العمل للعسكريين.
4- الشهادة الدراسية الأصلية وصورة عنها.

ثانياً: فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات:

فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي 2018 - 2019 متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الأربعاء الموافق 2018/1/10 لمدة (10) أيام تنتهي بنهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2018/1/23.

ثالثاً: السادة أعضاء الجمعية العمومية:

الذين لم يستكملوا ملفاتهم ضرورة مراجعة إدارة الجمعية لاستكمال واحضار البطاقة المدنية الأصلية الجديدة لارفاقها بالملف.

مجلس الإدارة

للكويتيين فقط

مطلوب

لشركة بدر سلطان وإخوانه

صيدلي للعمل في

صيدلية في المنطقة العاشرة

إرسال السيرة الذاتية

j24610488@gmail.com

فاكس : 24610488